«بالخلاص يا شباب!» ... سجون وشجون

محمد ابو الغيط

في كتابه «بالخلاص يا شباب!»، يقدّم الكاتب والناشط السوري ياسين الحاج صالح جملة من الانطباعات والخبرات التي اكتسبها من تجربته سجينا 16 عاما في ثلاثة سجون سورية بين عامي 1980 و1996. ويكتب في المقدمة إن كتابه هذا يقع في «موضع قلق»، فلا هو يندرج مرتاحاً في خانة «أدب السجون» بالمعنى المعتاد، ولا هو بحث اجتماعي، ولا هو كذلك سيرة ذاتية لسجين، ولا هو أخيراً وثيقة سياسية أو حقوقية، تفضح النظام. والحقيقة إن نصوص الكتاب حملت جوانب من كل هذه التصنيفات. لا يُعنى الكتاب بالإغراق في وصف بشاعات السجون والتعذيب ومشاعر الضحية، بل يكتفي بأن يقول، باقتضاب، إنه تعرّض للتعذيب معتدل» في «الدولاب» وعلى «بساط الريح»، بسرد بشكل عابر قصصا مثل إجباره على نقل الأحذية بفمه، بينما يُفرد مساحة لتأملاتٍ ذات سياقات أوسع من السجون، حافلة بالدلالات السياسية والحياتية أيضا.

تحت نص بعنوان «الحياة والزمن في السجن»، يُصنف الكاتب السجون حسب قدرتها على تجميد الزمن لنزلائها، حيث إن تلقي النزلاء زيارات من الأهل ووصولهم إلى بعض الكتب والصحف وسواها، كفيلان بقدر من معادلة الزمن داخل السجن وخارجه، بينما سجن تدمر الرهيب هو «السجن المطلق»، حيث لا زيارات من الأهل مطلقا، ومن غير المسموح دخول الكتب أو أي وسائل لقتل الوقت مثل ألعاب الورق، كما لا يستقرّ حال السجناء أبدا، بل تعذيب وخوف على مدار الأيام كافة.

ويرى صالح أن السلطات السورية، حين أقرّت قاعدة أن سجناء تدمر لا يفرج عنهم بشكل مباشر، بل يتم نقلهم إلى سجون أخرى، يمضون فيها أشهرا قبل خروجهم، فقد أفادتهم، بشكل ما، حيث يحتاج السجين فترة تأهيل يعادل فيها الزمن الذي قد يكون قد توقف عنده قبل عقد أو أكثر. يسرد الكتاب ظواهر غير مطروقة، مثل الحنين للسجن، حيث تنتاب تلك المشاعر سجناء سابقين لأسباب مختلفة، وكذلك ظاهرة «الاستجباس»، حسب تعبيره، وتعني أن يصل السجين إلى قدر من الاستقرار يجعل وقت السجن ليس مقتطعا تماما من عمره، وتدخل في ذلك عوامل عدة، مثل الحالة المادية للسجين وأسرته، وظروف السجن. وهكذا وصل صالح إلى قمة «استجباسه» مع مطلع التسعينيات، حيث تم الإفراج عن أخويه، وتوفيت والدته، وصار منهمكا في القراءة والتثقف، بعدما تحسّنت ظروف السجن، حيث سُمح بالكتب والتلفاز وتوقف الأذى الجسدي. يرفض صالح مقولات شائعة، مثل ترديد إن السجين في بلادنا قد خرج من السجن الصغير إلى السجن الكبير، حيث يراها تقلّص الفارق بين السجن وخارجه، وتظهر قدرا غير قليل من قلة الحساسية حيال تجربة السجن المروّعة، فضلا عن أنها تسوّغ التقاعس عن العمل العام في «السجن الكبير». في نص بعنوان «عوالم المعتقلين السياسيين السابقين في سوريا»، يطرح الكاتب فكرة أن اتساع «القاعدة الاجتماعية» وطول المدى الزمني لسجن السياسيين يجعل ما حدث بمثابة «التجربة الوطنية»، كما يشكل السجناء السابقون مجتمعا غنيا بالتنوّعات الجديرة بالدراسة، كالموقف من المرأة، والقدرة على استعادة العمل أو الدراسة، والموقف من التنظيمات السياسية التي انتمى لها السجناء قبل سجنهم.

نُشر الكتاب عام 2011، وقد جرت مياه عطنة كثيرة تحت الجسور العربية بعدها، حيث توسّعت ظاهرة السجن السياسي في الدول العربية التي شهدت موجة انتقامية من الربيع العربي. وبينما ركّزت جهات بحثية غربية على ظاهرة التطرّف داخل السجون، فإن الإنتاج الأدبي والبحثي العربي لا يزالان محدودين للغاية، في ظل الحاجة لفهم الظاهرة والتنبؤ ببعض مآلاتها. يقول صالح: «أعرف أن كثيرين استسلموا، تركوا أنفسهم لاختلاط نسيان مُشوَّش أو لتثبُّت الذاكرة على عذاب الماضي ومهانته؛ ترك بعضهم جرح روحه يندمل دون أن ينظفه ويطهره، ويرعى بعضهم جرحه كأعز ما يملك، يتركه ينزف كي يذّكر شراسة طازجة لمستقبل ينتقم فيه. لكن الاستسلام، بشكليه، ليس خطيراً عليهم وحدهم».

أنور رسلان... محاكمة على هامش العدالة

حسان الأسود

أسدلت المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز الألمانية الستار على الفصل الأول من محاكمة ضابط المخابرات السوري المنشق العقيد أنور رسلان، وصدر الحكم بالحبس مدى الحياة بعد إدانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية عن الفترة التي خدم بها في إدارة أمن الدولة في دمشق، والحكم قابل للاستئناف. والمحاكمة تثير الشجون والأسئلة، شجون الضحايا وذويهم، وأسئلة العدالة واستحقاقاتها، وكلها ذات وجاهة، حتى لو جانب نُظر إليها، خصوصا أنّ الجرائم التي حُكم عليها المتهم المدان تتراوح بين القتل والتعذيب والاعتداء الجنسي.

أوّل الشجون، هي التي ما زالت معلّقة على جدران الزنازين والمنفردات والمهاجع المختفّة بالمعتقلين في أقبية مخابرات نظام الأسد، وفي سجونه العلنية والسرية. تلك التي لم يغادر بعضها سنين طوال. ثاني الشجون تلك التي تحملها الأمهات والآباء، الزوجات والأزواج، الأولاد والأخوة والأصدقاء، على من غيّبهم الموت أو الاختفاء القسري أو الاعتقال. وهذه شجون بجراح غائرة لا تندمل، وأنّا لها ذلك. وهي مفتوحة وسع المدى تلتهم الأرواح والأجساد والذكريات؛ أمّا الأسئلة فأكثر من أن تُعدّ وتُحصى، ولعلّ في الحكم إجابة عن بعضها، ولعلّ دولية وشطب الأذى الجسدي. يرفض صالح مقولات شائعة، مثل ترديد إن السجين في بلادنا قد خرج من السجن الصغير إلى السجن الكبير، حيث يراها تقلّص الفارق بين السجن وخارجه، وتظهر قدرا غير قليل من قلة الحساسية حيال تجربة السجن المروّعة، فضلا عن أنها تسوّغ التقاعس عن العمل العام في «السجن الكبير». في نص بعنوان «عوالم المعتقلين السياسيين السابقين في سوريا»، يطرح الكاتب فكرة أن اتساع «القاعدة الاجتماعية» وطول المدى الزمني لسجن السياسيين يجعل ما حدث بمثابة «التجربة الوطنية»، كما يشكل السجناء السابقون مجتمعا غنيا بالتنوّعات الجديرة بالدراسة، كالموقف من المرأة، والقدرة على استعادة العمل أو الدراسة، والموقف من التنظيمات السياسية التي انتمى لها السجناء قبل سجنهم.

نُشر الكتاب عام 2011، وقد جرت مياه عطنة كثيرة تحت الجسور العربية بعدها، حيث توسّعت ظاهرة السجن السياسي في الدول العربية التي شهدت موجة انتقامية من الربيع العربي. وبينما ركّزت جهات بحثية غربية على ظاهرة التطرّف داخل السجون، فإن الإنتاج الأدبي والبحثي العربي لا يزالان محدودين للغاية، في ظل الحاجة لفهم الظاهرة والتنبؤ ببعض مآلاتها. يقول صالح: «أعرف أن كثيرين استسلموا، تركوا أنفسهم لاختلاط نسيان مُشوَّش أو لتثبُّت الذاكرة على عذاب الماضي ومهانته؛ ترك بعضهم جرح روحه يندمل دون أن ينظفه ويطهره، ويرعى بعضهم جرحه كأعز ما يملك، يتركه ينزف كي يذّكر شراسة طازجة لمستقبل ينتقم فيه. لكن الاستسلام، بشكليه، ليس خطيراً عليهم وحدهم».

الهند... مؤشّر قضائي أولي ضد حملة الكراهية

محمود الريماوي

قليلا ما تتطرّق الأوساط الرسمية في الهند إلى حملة الكراهية المتصاعدة ضد المواطنين المسلمين، وبدرجة أقل المسيحيين وأتباع الديانات الأخرى، غير أنها تغض الطرف عن حملات تعبئة المواطنين، في إطار من إعادة الهندسة الاجتماعية التي يتولاها الحزب الحاكم منذ العام 2014، بغية إعادة رسم هوية الهند بجعلها محض هوية هندوسية، وذلك بديلا للدستور العلماني، ولإرث طويل من التعايش والوئام بين سائر المكونات أرساه بناة الهند الأوائل، وفي مقدمهم المهاتما غاندي، الزعيم الروحي للهند وبطل حركة الاستقلال عن بريطانيا في ثلاثينات القرن الماضي وأربعينياته، ومَن تبعه لاحقا، مثل جواهر لال نهرو وأنديرا غاندي وسائر قيادات حزب المؤتمر ورموزه.

لم تتوقف هذه الحملة، ولكن تم تلزيمها (إحالتها) إلى الأجسام الحزبية والمنظمات الاجتماعية والتجمعات الدينية، وإلى وسائل الإعلام وغيرها من الوسائط، بحيث توحي أنها مجرد حراك أو تدافع اجتماعي، وفي إطار ديمقراطي وبرعاية القوانين النافذة، فيما تتولى السلطات في نيودلهي المراقبة، بعد أن قذفت الكرة نحو الملايين من أنصار حزب جاناتا بهاناما، ومن يشايعهم من المتطرّفين المتديّنين، كي ينغمس هؤلاء في مشاحنات واحتكاكات وتهميشهم على سائر المستويات، إضافة إلى التقسيمات الإدارية التي تمنح صلاحيات واسعة لحكام الولايات (28 ولاية)، في هذه الظروف، يسهل العثور على بيئة اجتماعية واقتصادية مواتية لحملات التعبئة ضد شرائح واسعة من المواطنين، في إطار من إعادة الهندسة الاجتماعية التي يتولاها الحزب الحاكم منذ العام 2014، بغية إعادة رسم هوية الهند بجعلها محض هوية هندوسية، وذلك بديلا للدستور العلماني، ولإرث طويل من التعايش والوئام بين سائر المكونات أرساه بناة الهند الأوائل، وفي مقدمهم المهاتما غاندي، الزعيم الروحي للهند وبطل حركة الاستقلال عن بريطانيا في ثلاثينات القرن الماضي وأربعيناته، ومَن تبعه لاحقا، مثل جواهر لال نهرو وأنديرا غاندي وسائر قيادات حزب المؤتمر ورموزه.

لم تتوقف هذه الحملة، ولكن تم تلزيمها (إحالتها) إلى الأجسام الحزبية والمنظمات الاجتماعية والتجمعات الدينية، وإلى وسائل الإعلام وغيرها من الوسائط، بحيث توحي أنها مجرد حراك أو تدافع اجتماعي، وفي إطار ديمقراطي وبرعاية القوانين النافذة، فيما تتولى السلطات في نيودلهي المراقبة، بعد أن قذفت الكرة نحو الملايين من أنصار حزب جاناتا بهاناما، ومن يشايعهم من المتطرّفين المتديّنين، كي ينغمس هؤلاء في مشاحنات واحتكاكات بلا نهاية، وتورّث أحقادا متناسلة، وفي لعبة إحراز انتصارات على الشركاء في المجتمع والأمة، بدلا من الانتصار على الفقر والبطالة والجريمة، وهو ما يحدث، بل بات من أبرز الأحداث الطاغية على البلد الذي لطالما وصف بأحد أعرق الديمقراطيات الآسيوية.

في هذا السياق، تسترعي الانتباه محاولة إعادة كتابة تاريخ البلاد وتصنيف الرموز التاريخية، فإذ يقترن اسم الهند بغاندي، فإن هذا الزعيم التاريخي الذي اغتاله في يناير/ كانون الثاني 1948 شخص يدعى ناثورم جوتسي، بات يتعرّض للإقصاء والشيطنة، مع العمل على تمجيد قاتله. وفي سيرة الرجل، عدا على مكافحته المنهجية الاحتلال البريطاني، أنه كان مصلحا اجتماعيا كبيرا، وحاول، بين ما حاوله، إنصاف طبقة المنبوذين وتمثيلهم في مجلس النواب بطريقة منصفة. كما سعى في العام 1947 إلى عدم انفصال باكستان، مستخدما صداقته مع محمد علي جناح الداعي إلى استقلال باكستان، فلما وقع الانفصال، راى فيه غاندي مناسبة للدعوة إلى تعزيز الوئام الوطني والاجتماعي داخل الهند، وذلك على خلفية احتكاك واسعة وقعت في مدينة كلكتا، وجرى فيها استهداف المواطنين المسلمين. والآن وبعد نحو سبعة عقود، يراد لتلك الاحتكاكات الخطيرة أن تتجدّد على نطاق أوسع، وبرعاية رسمية وحزبية، مع تأثيم بطل استقلال الهند. وفي الاجتماع ذاته، دعا زعماء دينيون في ولاية أوتاراخند إلى تسليح أنفسهم لارتكاب «إبادة جماعية» ضد المسلمين، وفقا لمذكرة اتهام قدّمتها الشرطة التي قالت، في المذكرة، إنها تستجوب المشتبه بهم، ولكن لم يتم القبض على أحد. وتقع الولاية التي شهدت الحشد تحت حكم حزب بهاراتا جاناتا الذي اعيد انتخابه في 2019، ما أدّى إلى تصاعد في الهجمات اللفظية والعنف الجسدي ضد المسلمين والأقليات الأخرى.

> إذ يقترن اسم الهند بغاندي، فإن هذا الزعيم التاريخي بات يتعرّض للإقصاء والشيطنة، مع العمل على تمجيد قاتله

وفي خريف العام الماضي، تم إحراق ما لا يقلّ عن 12 مسجدا في خمس ولايات، فيما تحظر السلطات الصلاة خارج المساجد. .. وبموازاة هذه الحملات، ينشط متطرّفون إلى أن الحملة الإعلامية وضغوط المنظمات الدولية قد بدأت تعطي نتائج أولى. والمهم أن تنعقد المحاكمة، وأن تمضي في مراحلها القانونية إلى النهاية بغير تعطيل سياسي، وذلك في اختبار جدّي، هو الأول من نوعه في هذا المضمار للحكومة الهندية التي تواظب على الصمت إزاء الانتهاكات الجسيمة.

(كاتب من الأردن)

الرعاية الغائبة والطّوائف اللبنانية

شادي علاء الدين

تبحث الطّوائف اللّبنانيّة في ظلّ تفاقم الصّراعات الكبرى في المنطقة عن موقع في خريطة البلاد الجديدة التي تُرسم على إيقاع التّصعيد العسكري والأمني في اليمن والعراق وسورية. وكانت كلّ طائفةٍ قد اعتادت أن تلوذ براع خارجي ما، وأن تربط نفسها به لتصبح جزءا من مشروعه في المنطقة، وأن تقارع لاحتلال موقعها في الدّاخل اللّبناني، انطلاقا من مدى تأثير هذا الرّاعي ووزنه.

لم يعد مثل هذا التّوظيف قائما، إذ فقدت الطّوائف اللّبنانيّة رعاتها الخارجيّين، وباتت مضطرّةً إلى بناء مواقعها انطلاقا من أصداء الصّراعات الدّولية في المنطقة والعالم، والتي لا تحظى فيها موقعاً مميّزاً، بل لا تعدو كونها، في أحسن الأحوال، أدوات فرعيّة يمكن الاستغناء عنها والتخلّص منها. وينطبق هذا الواقع على الجميع، ويشمل الطّائفة الشّيعيّة التي مثّلت استثماراً عسكريا بارزاً للرّاعي الإيراني من خلال حزب الله. ويسرّع مسار المفاوضات النّووية بين إيران والغرب، والشّكل الذي تُرسم فيه مناطق النّفوذ في المنطقة، من عملية التّخلي عن رعاية الحزب، وذلك بعد أن يتم الاستفادة منه إلى أقصى الحدود الممكنة، ودفعه إلى سلوكات انتحاريّة تصبّ في صالحها، ولكنها، في الآن نفسه، تؤكد نهاية دوره وموقع الطّائفة التي يصادر قرارها في مستقبل البلاد.

تتوزّع القوى المسيحيّة التي تقف الطائفة المارونيّة في واجهتها على أحزاب وتيارات تجد نفسها أمام اختبار وجودي، خصوصا بعد أن سقط حلف الأقليّات الذي كان يدعو إليه التّيار العوني في مواجهة اتّفاق الطّائف. وبدا استثمار "القوات اللبنانية" في مقارعة حزب الله والنّفوذ الإيراني، ومحاولة استجلاب رعاية سعوديّة وخليجيّة ودوليّة تحت هذا العنوان، نوعاً من الخلل في التّقدير، لأنّ طبيعة هذا الاستثمار ظرفيّة وآيلة للتّبدل مع تطور المحادثات بين السّعوديين والإيرانيّين، وكذلك نظرا إلى محدوديّة قدرة «القوات» على إحداث أي تغيير في المعادلات الدّاخليّة. وتتلخص خصوصيّة الطّرف الماروني الثّالث، أي تيار المردة، في انتظار مرور جيل الأعادي على ضفة نهر التّحوّلات الّتي قد تدفع رئيسه إلى موقع رئاسة الجمهورية تحت ظلال رعاية روسيّة لنظام الأسد، تتطلّب تجانس المواقع في البلدين الواقعين تحت وصايتها.

هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً في المرحلة المقبلة لا يعني بأيّ شكل وجود رعاية روسيّة للمسيحيّين، بل على العكس، نزع الرّعاية عنهم، وتحويل موقع الرّئاسة الأولى الّذي يتناحرون عليه إلى صيغة مماثلة لموقع الأسد تحت ظل سيطرتهم، أي إلى صيغة شكليّة فارغة. ومن نافل القول التّأكيد إن وقوع المنطقة تحت النفوذ الروسي يعني خروجها من وضعيّة الرّعاية والاستثمار فيها، وحتى الرّغبة في استغلالها وتوظيفها، ووقوعها في انعدام الوزن والمكانة والموقع.

تحاول الطّوائف اللّبنانية بناء ظروف ملاءمة على مشارف الانتخابات النّيابيّة الّتي يصر المجتمع الدّولي على إجرائها، وتحرص على تأمين مواقعها من خلالها. وتتخذ أدوات المعارك مع غياب الرّاعي الخارجيّ وعدم رغبته في التّدخل الفاعل صيغة الشّحن الطّائفي، والدّفع بالعناوين الأمنيّة إلى الواجهة، والتّعويل على الانهيار الاقتصادي لمحاولة شراء الولاءات بأبخس الأثمان.

وكان التّحريض الطّائفي سابقا يرتبط بمشاريع عريضة يمكن بيعها في ظل توفّر الحدّ الأدنى من متطلّبات العيش، كان حزب الله يحرص على تسويق مشروع المقاومة والكرامة، والتّيار العوني كان يستطيع بيع مشروع حقوق المسيحيّين، والسّنة كانوا قادرين على تسويق مشاريع العروبة والتفاهم مع المجتمع الدّوليّ وما إلى ذلك.

> لا تستطيع الطوائف اللبنانية حالياً سوى اللعب على وتر طائفية محلية تناحرية

(كاتب لبناني)

قيس سعيّد وفرماجو... أزمتان في تونس والصومال

الشافعي ابتدون

«إذا عرف السبب بطل العجب»، لكن العجب ما زال غامضاً، بشأن شخصيتي رئيسيْ انتخبا ديمقراطيا، وأعقب انتخابهما خروج جماهير في تونس الخضراء وفي أنحاء الصومال، فرحاً، وهناك من اعتبر في مقدمتها البطالة والفساد. ولكن ما جرى أن كلا منهما، الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو المنتهية ولايته (فبراير/ شباط 2021) والتونسي قيس سعيد، تحولا إلى مهرّجيْن في السياسة وبالغا في الدولتين (الصومال وتونس)، مع بروز خطابات تمجّدها أمام النخبة السياسية وضد أنظمة منتخبة ديمقراطياً كالبرلمان، حيث حشد كل من قيس سعيد الجيوب العسكرية أمام مقر البرلمان، أو تنصيب عبدالله فرماجو رئاسة البرلمان في الصومال لرجل مؤيد وقريب من الرئيس المنتهية ولايته، بحجّة أن البرلمان مخترق لحفنة من الفاسدين في النموذج التونسي، أو لتمرير مشاريع وقوانين في البرلمان الصومالي، خدمةً لمصلحة الرئيس وحاشيته، بقدر ما هي سياسات وطنية قومية، في ظل انتشار الفقر وتراجع عوائد الدولة التونسية من السياحة وارتفاع معدل البطالة. والاقتصاد الصومالي يئن تحت وطأة تداعيات جائحة كورونا، ومع ارتفاع التضخم والبطالة (75%)، وتزايد أعداد المتضرّرين من أزمات القحط والجفاف في الجنوب، ما يفوق حجم المساعدات الإغاثية المرصودة في مقابل الجوع البالغ عددهم نحو سبعة مليون شخص.

الخطر الحقيقي في المشهد الصومالي إذا استمر الوضع على ما هو عليه، ولم يتنازل الرئيس المنتهية ولايته من أجل مصلحة البلد، ولا يغادر الحكم، وهو ما قد ينشئ صداماً أمنياً جديداً في البلاد، وبعيد الأذهان إلى سيناريو الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي، فبعد مرور ثلاثة عقود، تلوح المعارضة السياسية (اتحاد المرشحين للانتخابات الرئاسية) بعسكرة المشهد والتلويح إلى خيار الحرب، من أجل إطاحة الرئيس فرماجو الذي كانت مقديشو قد خرجت عن بكرة أبيها لاستقباله، وتكاد أن تتحول اليوم إلى خنادق ومستنقعات للبارود، فسياسة إما أنا أو الهولوكست نذير شؤم لسكان العاصمة التواقين إلى أمن مستتب بعد سنين عجاف، عاشوا تحت ويلات الحرب والدمار والخراب، فإذا لم يُنتخب رئيس جديد في مارس/ آذار المقبل، فإن الدعم الخارجي الذي تتنفس منه رئة الدولة في صرف رواتب الجنود والموظفين سيتوقف، وهو ما سيدخل البلاد في أزمة اقتصادية جديدة، وتتجه كل الأنظار نحو المؤتمر التشاوري بشأن الانتخابات المنعقد في مقديشو منذ 3 يناير/ كانون الثاني الجاري بين الشركاء السياسيين، للتوصل إلى تسويات سياسية تنهي حالة الجدل بشأن ملف أمن الانتخابات، وإجراءات تصحيح مسارها.

لن تؤدي قرارات رئيس تونس الأحادية الجانب ومحاولاته التفرّد بالسلطة إلّا إلى نتائج عكسية في مستقبل نظامه السياسي الذي يفقد شرعيته باتهاكه هو السمة الأبرز التي انتهجاها في مقارعة خصومهما من الداخل والخارج، وترسيخ فكرة وجود «نظرية المؤامرة» بتلقي دعم خارجي يسخّر للنيل من الدولة، لذرّ الرماد في عيون السواد الأعظم من الأنصار والمؤيدين، ولكن مع تكرار استخدام بطاقات التخوين وتأطير المؤامرة في خطاباتهما السياسية في وجه كل صيحة داعية إلى مواجهة بطش النظام وفساده، تفقد تلك النوعية من الشعبوية الانتهازية رواجها وتأثيرها في الوسطين، السياسي والاجتماعي، وتتجسّد الشعبوية في الديمقراطية الوليدة في الدولتين (الصومال وتونس)، ضد ملايين المسلمين الهنود، أسوة بالموقف الذي تم اتخاذه ضد الحملات على مسلمي الإيغور في الصين ومسلمي الروهينغا في ميانمار؟ وقد جرى تفسير هذا بشبكة المصالح السياسية والاقتصادية مع الهند، علما أن اللامبالاة والسلبية وسمتا العالم الإسلامي حيال هذه المسألة بصورة أكبر من أي طرف دولي آخر.

في الأيام القليلة الماضية، وفي ضوء حملة إعلامية واسعة مصدرها الغرب، ذكرت المحكمة العليا في الهند أنها ستنظر في عريضة قانونية تطالب بمحاكمة زعماء دينيين ألقوا خطابات تحريضية ضد المسلمين في اجتماع مغلق الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول). ووفقاً لوكالة أسوشييتد برس، قال ثلاثة من قضاة المحكمة العليا إنهم أصدروا إشعارًا إلى حكومة ولاية أوتاراخند لإبلاغهم بأنهم سيحققون في القضية في بحر الأسبوع المقبل، وهي واحدة من الإشارات النادرة إلى أن الحملة الإعلامية وضغوط المنظمات الدولية قد بدأت تعطي نتائج أولى. والمهم أن تنعقد المحاكمة، وأن تمضي في مراحلها القانونية إلى النهاية بغير تعطيل سياسي، وذلك في اختبار جدّي، هو الأول من نوعه في هذا المضمار للحكومة الهندية التي تواظب على الصمت إزاء الانتهاكات الجسيمة.

(كاتب من الأردن)

هذه الوقائع الفلسطينية

معن البياري

يقيم الحال الفلسطيني، منذ سنوات، في القاع. لا ينقضي أسبوع لا يستجدّ فيه شاهد أو أكثر على أن هذا القاع لا ينفكّ يهبط أكثر وأكثر. أمثلة لا عُبر، هذه ثلاث وقائع تتالت في الأيام الثمانية الماضية، دلّت على أن بؤس المشهد الفلسطيني، عندما لا نكترث بفانض الإنشائيات إياها، بالغ الرثاثة، على غير صعيد وشأن، يتأكد هذا قدّام عينيك، من دون أن تُجهد نفسك في التحديق، ولو حدّدت نفسك بأنك تريد أن ترى النصف الملآن من الكأس، لانك ستلقى كسورا في هذا الكأس لا تجعل أيا من نصفيه ملآن بشيء.

هناك، في جنين، المدينة والمخيم، غضبٌ وسخطٌ ثقيلان على السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية. وإذا يقال إن «ظاهرة» انتشار المسلحين فيها صارت بادية بشكل لم يعد في وسع أمن السلطة القدرة على التعامل معها، فذلك لا يجيز أبدا كل هذه الفظاظة والصلافة اللتيْن تتعامل بهما عناصر الشرطة الفلسطينية مع الناس، والشباب القلق خصوصا. وحسنا فعل عقلاء أمكن لهم احتواء توتر كانت نذرُه ستشعل وضعا فالتا قد تصعب السيطرة عليه، لولا أن أفرجت أجهزة السلطة عن الفتى محمد زكريا الزبيدي، نجل الأسير القتحاوي الشهير، بعد احتجازه واثنين من رفاقه ساعات. وكان مستفزّاً مشهد اعتقاله، بالتنكيل به وضربه بالهراوات، وهو مقيد اليدين، وسحله، وإهانته، ورميه بسوء الكلام. وبذلك صحيحٌ تماما أن هذا شاهد على صحة ما يتحدّث عنه ناشطون مراقبون عن العنف والضرب الشديد وانتهاكات حقوق الإنسان ظاهرة مستمرة و«مخجلة» تتكرّر يوميا في فلسطين، وأن ثمّة حالة عدم انضباط في صفوف عناصر الأمن. وكان الظن أن هذه العناصر بعد واقعة نزار بنات، مطلع الصيف الماضي، سترعوي، غير أن الظاهر أنها لا تريد أن ترعوي.

وفي دمشق، كان مشهدٌ مخجل آخر، لا يتعلق بعدم احترام بشار الأسد وفدا من حركة فتح، جاء يحمل رسالة إليه من الرئيس محمود عبّاس، وهو الذي استقبل وفد جمعية صداقة برلمانية رومانية سورية (مثلا فحسب)، وإنما يتعلق بأهزوجات التشبيح التي أغدقها رئيس الوفد (الفتحاوي وليس الروماني)، جبريل الرجوب، عن صمود سورية والمؤامرة عليها. ومن أعاجيب ما قاله شكره الدولة السورية على استضافتها «الاستثنائية» الفلسطينيين ومعاملتهم كسوريين في كل المجالات.

ويصحّ هذا الكلام في مطرح وحيد، أن النظام غاصب السلطة في دمشق ساوى الفلسطينيين بين ظهرانيه بإخوانهم السوريين في عدم التمييز بينهم في استهدافهم والتنكيل بهم ورميهم في السجون، فالذي لا يعرفه جبريل الرجوب أن أكثر من 1800 فلسطيني قضوا في سجون الأسد، في السنوات العشر الأخيرة، بينهم 620 تحت التعذيب، وأن نحو أربعة آلاف فلسطيني قتلوا برصاص نظام غاز السارين والمليشيات المستضافة لديه، وباستهدافات الإرهابيين الذين نجحت ظاهرتهم المخيفة بفعل إخفاقاته وبؤس سياساته وتغذيته الأحقاد إياها وممارساته الطائفية المعلومة. ومعيبٌ أن يشارك الوفد المذكور في حفل بمناسبة ذكرى انطلاقة حركة فتح بين أنقاض مخيم اليرموك الذي تعرّض، في واحدٍ من أطوار تهديمه وتفريغه، إلى حرب تجويع قضى في غضونها 150 من ساكنته السابقين. أما أن يقول الرجوب، على شاشة «الميادين»، في مشواره في بيروت، إن الفلسطينيين كانوا أول ضحايا «ربيع حمد بن جاسم» فهو في هذا يزاود في تشبيحه البائس. وعليه أن يعرف أن خسارات الفلسطينيين الفادحة أحدثتها الهزائم التي ألحقتها نظم الاستبداد والتحالف مع إسرائيل بالربيع العربي المغدور.

وفي رام الله، احتاج مشهد في مقر الرئاسة الفلسطينية كاتبا من قماشة التركي عزيز نسين ليصفه، وأنى لمخيلة صاحب هذه الكلمات أن تسعفه في وصف أداء السيدة سلام الزواوي اليمن أمام الرئيس عباس لتتولى منصب سفير دولة فلسطين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خلفا لوالدها صلاح الزواوي الذي اضطره بلوغه التاسعة والثمانين عاما مغادرة المنصب الذي مكث فيه 41 عاما فقط. لقد كفوا ووفوا أصحاب التعاليق الساخرة، والساخطة بداهة، في «السوشيال ميديا»، على الخبر بمفاجآته الثلاث، أولاها أن لدولة فلسطين سفيرا في طهران، طوال هذه العقود، ولم يحدُث أن صودف له أي حضور من أي لون. .. وقد نمّ مشهد وراثة منصبه لابنته (هل هو تمكين المرأة أم أن السفيرَ العتيد لم يُرزق بولد؟) عن فائض من الرثاثة في التي تسمّى الدبلوماسية الفلسطينية .. والشرح في ملفها يطول.

أندرو وعبثية المقارنة

بيار عقيقي

يبدو عبثياً، إلى حد ما، الحديث عن محاكمة رؤساء، جمهورية وحكومات ومجالس نيابية ونواب ووزراء وأمراء، في دول تحافظ على سيادة القانون فوق كل شيء آخر. عبثيٌّ الكلام عن تجريد الأمير أندرو في بريطانيا من كل صلاحياته ومناصبه وحقوقه، كأحد أعضاء العائلة الملكية البريطانية، بسبب دعوى مرفوعة من سيدة أميركية تتهمه بالاعتداء عليها قبل عقدين، حين كانت قاصراً. باتت المقارنة سخيفة بين هذه الدول التي تطبق القوانين على حكامها قبل مواطنيها ودولنا التي يتفاخر أصحاب السلطة فيها بقدرتهم على النجاة من القضاء. أصبح لزاماً علينا وقف المقارنات، لأنها لم تعد مجدية، ولا تحقق الصدمة القانونية والإنسانية منها، لغرض تطبيق المحاسبة على كل من تسلّم سلطة في بلادنا التعيسة.

يبدو الواقع أحياناً أكبر من فكرة إصلاحية تحاول تسويقها، بغية تأكيد حق الناس في محاسبة مسؤوليهم. يفرض هذا الواقع علينا التعاطي مع هذه الأنباء، بصيغةٍ مغايرة، تبدأ في الأساس في الاقتناع بأن التغيير عبر إجراء المقارنات هو أكبر جدار يقف بوجه جوهر التغيير بحد ذاته. لم تنجح أي مقارنةٍ سابقةٍ في إحداث تحوّل عميق في حياتنا مع الانظمة. لذلك، يكمن التغيير في مدى حاجة الفرد والمجتمع إلى أمر مختلف وإيجابي عما يعيشه من سلبيات، ومن تدهور اقتصادي - اجتماعي. يبدأ كل شيء من سؤال ذواتنا: هل نحن راضون عما يحصل معنا؟ وراضون عن الخدمات المفترض أن تقدمها السلطات إلينا؟ .. لدى كل فرد في كل بلد ألف سؤال ومليون إشكالية عن حياته. الإنسان لا يعيش عمرين. عمراً واحداً بالكاد. يستحق هذا العمر أن نخرج من روتين قاتل يدمّر شخصياتنا ونفوسنا، لا أن نتحوّل إلى قنابل موقوتة، ننفجر في وجه أفراد آخرين يشبهوننا في عدم رضاهم عن حياتهم. تحتاج هذه القنبلة للانفجار في موضعها الصحيح، بمن دفعنا إلى الهاوية. ابسطوا خريطة العالم العربي، وانظروا إلى البلدان التي يشوبها القلق كل صباح على مساء اليوم عينه، لا على اليوم التالي. ستجدون دولاً كثيرة وأفراداً ومجتمعات هائلة. هذه الفئات لا تحتاج إلى مقارنات أضحت مكرّرة ومعروفة، بل تحتاج إلى دافع لنقض مسار حياتها والخروج من الموت البطيء الذي يتآكلها. ما أصعب العوائد على إنسانٍ يريد الخروج من حصار يهدّه إلى عالم رحب، وما أسهل هذا العمر، حين يقرّر هذا الإنسان محاولة تغيير سلبيات الحياة. في السابق، كنا نقول إن التغيير قد يكمن في النوم باكراً أو اعتماد نظام غذائي صحي، أو غيره. يصلح هذا النوع من التغيير في أوقات أكثر حرية، بينما اليوم نتعاطى مع أنماطٍ من العبودية وكأنها حرية مشروطة، حقيقة لا يتعلق الأمر بشعارات سياسية برّاقة، ويمكن العودة إلى التاريخ القديم والحديث للاطلاع على سقوط دول وأنظمة وشعوب، فقط لأنها رفعت شعاراتٍ لم تلحظ الحقوق الفردية، من طعام وطبابة وتعليم وحرية، بل تمحورت حول «الاستعداد الدائم» لمواجهة مجهولٍ على شكل بلاد مجاورة أو عقائد مختلفة. ويمرّ العمر الواحد من دون أن تقع المواجهة. والأبشع أنه يمر من دون الحصول على الحقوق الفردية، ولا على الحرية بحد ذاتها. هنا يبقى علينا أن نسأل ذواتنا: «هل يستحق أن يُهدر عمرنا على أشياء قد لا تحصل؟»، فقط لأن أنظمتنا اختارت أن تواجه مجهولاً ما، وقمعت في هذا السبيل كل رأيٍ مختلف وكل حرية ممكنة، وأسكتت كل كلام حق؟ لا أحد يستحق ذلك. لا أحد يستحق أن يذهب عمره الواحد هدراً، فذن الانتظار الأبدي لكل نظام وحكم سلطوي لا يعبأ بالناس وحقوقهم، هو فعل حياة لهذه السلطات، ومصدر عيش لا ينضب.

كاريكاتير | أماني العلي

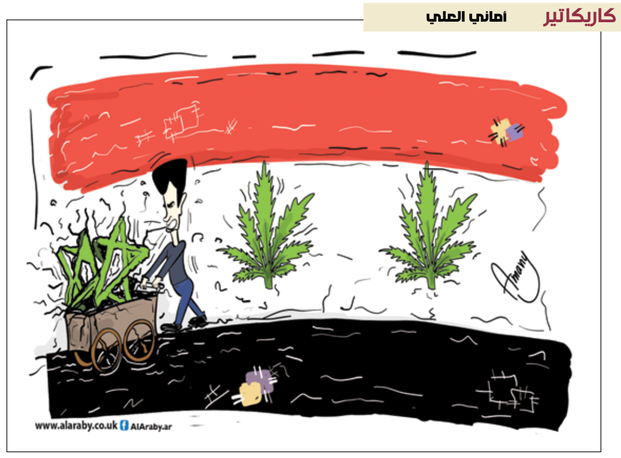

عن وزن عشائري مفقود

شفان إبراهيم

تقتضي معرفة شعب ما في لحظة معينة من تاريخه معرفة بيئته، وخصوصا ماضيه؛ لأن تأثير النسق التاريخي يظل عصياً على الزوال، كحال دور العشائر في أيّ منطقة ومكانتها وما فعلت أو ما يُمكن لها أن تفعل. لكن العشائر في أغلب المحافظات السورية لم تكن المخطط للفعل السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الميداني فحسب، بل لم تشارك في صناعة القرار السياسي أو الاجتماعي أيضاً، في وقتٍ يُمكن لها أن تلعب دوراً بارزاً بما تملكه من أوراق قوة وكتلة بشرية، فوجدت نفسها منخرطة ضمن إيقاع حركي محدّد سلفاً منذ استلام حزب البعث السلطة، بل كانت العشائر العربية سابقا من دون وزن سياسي خارج التأطير المشكل من هذا الحزب، واقتصر وضعها على الرضا عنهم والتعيين ضمن التمثيل العشائري في المجالس الحزبية بتسمياتها المختلفة ومجلس الشعب، ولم يكن من الممكن وصول أحد «الوجهاء» أو ممثل عن عشائرهم من دون دعم وتعيين مغلف بطابع الاستغلالية والانتخابات لمصلحة الحكومة السورية.

وضمن التغيرات العميقة التي طاولت حركة التواصل الاجتماعي في سورية عموماً، وشمال شرق سورية خصوصاً، تعرّضت العشائر لثلاثة انشقاقات في صُلب وجودها البشري وبنيته، خصوصاً العربية منها، والتي انقسمت إلى جناح مسلح مؤيد للحكومة السورية، وتم تحريكه بالضد من وجود قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، ومنها من سبق أن حملت راية المواجهة ضد الكرد، خصوصا في أحداث عام 2004 وغيرها.

وجناح أصبح يتبع تركيا دفع بشبابه صوب تشكيلاتٍ تُعرف بـ«الجيش الوطني»، وهي التي تركت وغيرت كل ما راكمته من بيانات وأدبيات ولوائح إجرائية التي وجهته صوب السلطة في دمشق، وتفرّغت لـ«قسد» وحدها، وكانت بذلك نقطة تحول معاكسة للشعارات التي جمعت السوريين.

وجناح ثالث شكلته الإدارة الذاتية، مجلس سوريا الديمقراطية (مسد)، سواء في مواجهة الجناحين السابقين، أو لتصبح الذراع المجتمعية لها ضمن الحواضن المدنية والريفية، وخصوصا العربية في شمال سورية وشرقها. أي أن المرحلة الجديدة للعشائر في محافظة الحسكة وعموم شمال سورية وشرقها بدأت مع توجه الإدارة الذاتية (مسد) إلى تشكيل مجالس عشائرية كردية، وعربية، وكردية عربية مشتركة.

وربما جاز القول إن تلك الأجسام، وعلى اختلاف مسمياتها ومناطق اشتغالها في الشأن العام، كان يمكنها أن تشكل نوعاً من الأمان المجتمعي، وعلى القواعد الاجتماعية قبولها، والانسياب مع قراراتها، خصوصا إذا حققت مُنجزات جلبت الفائدة الشعبية المرجوّة مع استمرار النفس العشائري في المنطقة، القائم على أساس وشائج وارتباط تاريخي ونفسي وامتداد لنسق علاقاتي قوامه توارث المشيخة أو النسب الاجتماعي من الأجداد إلى الآباء إلى الأبناء. وكان يمكن للإدارة الذاتية والمجلس الكردي أن يحظيا بكسب اجتماعي ونفسي، وتالياً سياسي، لو لَم يتم التهميش وبنمطيتين مختلفتين، حيث إن الإدارة الذاتية اعتمدت، في أغلب تشكيلاتها، على خلط شخصيات ذات منشأ وزعامة تاريخية ومن أصحاب تراكم وإرث مجتمعي سياسي وثقافي، وكانت بنسبة قليلة جداً، مقارنة بأخرى فاقدة الجذر العشائري.

وهذه لوهلة يمكن القول إنها ستُحسب لها، إذ لا يمكن إقصاء شرائح اجتماعية لمجرّد أنها لا تنتمي إلى أنساب مجتمعية راسخة أو خلفية عشائرية وازنة، لكن جذر القضية لا يعود إلى التقدير الاجتماعي فقط؛ ففي ظل التغيرات التي طاولت البنى الاجتماعية التقليدية للريف والعشائر، والتبدلات التي حصلت في طبيعة المعيشة الاقتصادية، فإن المكانة الاجتماعية تغيرت معها، تبعاً لما يُمكن لمتصدّر المشهد العشائري من تأمينه بما يملكه من نفاذ سياسي - سلطوي، في حين أن الكتل المختلفة للتشكيلات العشائرية التي أسستها الإدارة الذاتية لم تحصل على مساحات عملٍ كافية، ولم تتمكن من الإيفاء بأبرز فعلين - ملفين رئيسيين مركزيين شائكين، متعلقين بصُلب العمل العشائري، وهما الاقتصاد والدعم السياسي.

في راهن الحال، تحتاج القواعد الاجتماعية الريفية والمجتمع المحلي في حواضن المدن إلى فعلي الإفادة الاقتصادية ودعم قطاع الزراعة للأرياف، الأمن الوطني وفروعه، قضايا الحوكمة والعدالة الاجتماعية، والإفادة الاجتماعية النفسية والأسرية للسياسيين المعتقلين لدى الإدارة الذاتية، والتدخل لرأب الصدع السياسي بين الأطراف المتخاصمة، الكردية منها على وجه الدقة والعمق، لكن دورها الرسمي كتنظيمات/ تجمعات انحصر في ممارسة مهمة تقديم الاستفادة المتبادلة بينها وبين السلطة، من دون السماح لها بالانخراط في المواجهات/ المناقشات السياسية المتعارضة مع السياسات العامة للإدارة الذاتية.

وتالياً، بقيت كتل العشائر الكردية والعربية من دون الفاعلية المأمولة والمطلوبة أمام الأخطار المحيطة بالمنطقة؛ لأن نوعية العلاقات والصلاحيات تلعب دوراً رئيسياً في تحديد مستوى التهديدات الأمنية المحيطة بالمنطقة، وآلية مواجهتها اجتماعياً وعشائرياً.

ومع استمرار فقدان الفاعلية السياسية والميدانية لتلك العشائر، بقي دورها بعيداً عن تثبيط تلك التهديدات، وانحصر دور العشائر العربية سياسياً في إطلاق سراح معتقلي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سجون «قسد»، والذين قيل إنهم لم يُشاركوا في عمليات قتالية، في حين لم تحصل كتلة العشائر الكردية حتّى على جزئية إطلاق سراح معتقل سياسي، ولم تتمكّن من تأمين مجرد لقاء لمعتقل كُردي سياسي مع أهله، كما لم يُبادر المجلس الكردي أيضاً إلى استغلال هذه الهوّة الكبيرة التي كان من شأنها تقريب العشائر الكردية إليها، ولو على مستوى قمة الهرم العشائري أو الاشتغال على البنية التحتية للعشائر وتوسيع قواعدها التنظيمية ضمنها.

ما غاب عن ذهنية الطرفين (إدارة ذاتية ومجلس كردي) أن أبناء الريف كسروا طوق غياب التقدّم والتحصيل العلمي عن أنفسهم، لكنهم بقوا أسرى الحصار الذي مورس عليهم أكثر من نصف قرن في سورية، زاد الوضع تعقيداً ما شهدته الأرياف من عمليات عسكرية جاءت على أغلب أنماط العيش والبيئة الحاضنة لها، من دون أي ترميم أو إعادة أعمار للريف، وهو ما دفع بكتلة أبناء الريف إلى الخضوع لصراع نفسي ما بين الانتقال إلى العيش في كنف التمدن ومتطلباته والعيش وسط الفوضى والخراب، وإهمال النُخب الكردية لهم ولمشاركتهم في صناعة القرار بمختلف ميادينه، وربما غاب عن ذهن الوطني الكردي تحديداً أن أبناء الأرياف - العشائر ستكون لهم يد طولى في رسم معالم أول سلطة ديمقراطية تحكم عبر صناديق الانتخابات النزيهة.

> غاب عن ذهنية الإدارة الذاتية والمجلس الكردي أن أبناء الريف كسروا طوق غياب التقدّم والتحصيل العلمي عن أنفسهم

> لم يرتق الدور العشائري الحالي في ظل الإدارة الذاتية إلى مستوى إمكانية التحكّم بمستويات التهديدات الأمنية

ولكن الملاحظ أن أيّ كتلة سياسية، مدنية، حزبية، إدارية، لم تلجأ إلى التحريض النفسي أو السياسي للأرياف، لتكوين صلة تنظيمية وفكرة صحيحة يتبادل الطرفان أبناء الريف - النخب السياسية المنفعة والعمل المشترك خارج الطرق التقليدية المتبعة منذ زهاء نصف قرن بشأن ضمهم إلى التنظيم الحزبي وفقط، وحتّى الإدارة الذاتية والتي ربطت مفاصل الحياة بـ«الكومينات» لم تقدم لهم سبل الاستقرار والبقاء في الأرياف، أو كيفية تخديم القرى بما يساهم في زيادة الرغبة بالعودة إلى الريف، ولم ينتبه الطرفان إلى أن غياب ثقافة احترام النظريات التقليدية المتعلقة بالعمل السياسي والتنظيمي والإداري لأبناء العشائر والريف، تسبب بعدم الاشتغال على ردم هوّة التباعد بينهم وبين الريف.

لذلك لم يرتق الدور العشائري الحالي في ظل الإدارة الذاتية إلى مستوى إمكانية التحكّم بمستويات التهديدات الأمنية، ولم تتحوّل إلى قوة تنظيمية يُمكنها لعب دور في تغيير موازين أي انتخابات، ولم تتمكّن من لم شمل أبناء الريف حولها، إنما بقيت ضمن الإيقاع المحدّد لها مسبقاً، والاكتفاء بوجوه عشائرية تلعب دوراً مرسوماً محدّداً، وهو ما شكل تناقضا مطلقا بين الرغبات الشعبية والعمل الجمعي المراد والمطلوب من أعضاء تلك المجالس، خصوصا وأن الإعلان والتبريرات الخطابية وحدها ما عادت كافية للتحكّم بالتوجهات والانتماءات لأبناء الريف، وليس من الغرابة الوصول إلى علاقة مهترئة بين الريف وتلك الكتل العشائرية وبين أبناء الريف والمجلس الكردي أيضاً؛ كونها لم تستثمر الفرص التي أتيحت لها منذ بداية تشكيلها.

الرغبة في الحصول على تاريخ جديد لدور فعال وإيجابي للعشائر يبدأ من الاعتراف أن التاريخ العشائري في صناعة مستقبل المنطقة يجب أن يتألف من سلسلة محطات جديدة منفصلة ومبتعدة عن سابقاتها، فتاريخ تبخيس قدرها وقيمتها وأهميتها وضرورتها الذي امتد نصف قرن، لا بد له أن يسقط ويلغى عبر الإتيان بنمط جديد من المعقولية والفاعلية، وأن يسجل لهم التاريخ دورهم الجديد في التماسك والتنشئة الاجتماعية، بما يخدم الهندسة الاجتماعية نفسها، بدلاً من الارتهان إلى المصادفات التاريخية والحديثة في إيجاد سلطة عشائرية قبلية لبعضهم، من دون أرضية، ثم من دون فاعلية أو نفاذ، فالعشائر الكردية والعربية كانت الرافد الرئيسي للحركة السياسية وصمام أمان لقضايا عديدة خلافية خطيرة، وتاليا كانت الأرضية لأيّ استقرار، عدا عن أن المضافات كانت بمثابة مسرح أو تراث أو مصدر لنقل اللغة والأمثال الشعبية والأغاني الفلكلورية والزي التقليدي الفلكلوري الذي يعتبر جزءا من أرضية التشييد الهوياتي وتشكيل أساس للتطور الثقافي.

(كاتب سوري)

تدخّل العسكر في السياسة الفرنسية: آخر العلاج الكي

محمد سي بشير

انتشرت، أخيرا، على بعض القنوات ووسائل الإعلام الأخرى، بعض النداءات، الكتابات والنّقاشات الدّائرة، كلّها، حول آخر مبتكرات اليمين المتطرّف في فرنسا، وهي قضية إقحام/ اقتحام العسكر في الحياة السّياسية الفرنسية على خلفية ما يطلقون عليه تزايد وتيرة التّهديدات على الهوية الفرنسية، الأمن الفرنسي والمستقبل برمّته.

انطلقت تلك الشرارة بعد نشر شبه نداء رسمي لجنرالات وقيادات عسكرية فرنسية، أكثرها متقاعدة، في وسيلة إعلام يمينية متطرّفة (مجلة القيم الحالية)، في شهر يوليو/ تموز 2021، تضمن الحديث عن انزلاق الحياة السياسية الفرنسية إلى الحضيض بعدم إيلاء السّياسيين، سواء الرسميين أو من الطّبقة الحزبية، الاهتمام اللازم لقضايا الإسلام السّياسي، الهجرة غير الشّرعية والعنف في الضّواحي التي تسكنها أغلبية مغاربية وأفريقية، ما يعني أنّ تلك القضايا غير أولوية بالنّسبة لهم. وبالنّتيجة، ربّما يكون الحلّ الأخير والعاجل هو التدخّل العسكري في الحياة السّياسية لإصلاح ما لم يتمكن السّياسيون من إصلاحه.

وعلى الرّغم من موجة من انتقادات لاذعة لقيها ذلك النّداء من السّياسيين والإعلاميين، إلّا أنّ مترشّحين لرئاسيات إبريل/ نيسان المقبل تلقّفوا ذلك النّداء، وخصوصا من اليمين واليمين المتطرّف لطرح وجهة نظر يظنّون أنها وجيهة، في الوقت الحالي، لرفع تحدّي القضاء على تهديدات، حقيقية ومحتملة، على فرنسا من جهات محدّدة وذات صلة بقضايا معينة، لعل أهمها، على الإطلاق، الهجرة، الإسلام، العنف في الضّواحي.

وتمّ طرح احتمال الاستعانة بالقوّة العسكرية لضمان الانتهاء، بمعنى القضاء المبرم، بصفة كاملة، على تلك الإشكالات بقصد، كما يرى بعضهم، من السّياسيين والإعلاميين التّابعين لتوجه سياسي بعينه، إعادة الحياة لفرنسا وللفرنسيين، بعيدا عن تلك التّهديدات ومصادرها.

بالرّجوع، قليلا، إلى الوراء، نجد أنّ أوّل من أثار هذا الاحتمال، بل دعا إليه، هو المترشّح الحالي للرئاسيات إيريك زيمور، في كتاب له نشره العام 2015 بعنوان «الانتحار الفرنسي»، عدّد فيه تلك التّهديدات، واستدعى، تبعا لذلك، مرجعيات استخدام الدّولة الفرنسية العسكر، وتم انتقاده، أيضا، من سّياسيين وإعلاميين كثيرين بسبب ذلك لكنّه، منذ ذلك العام، ما زال يشكّك في قدرة الدّولة الفرنسية على رفع تلك التّحديات، من دون الاستعداد لها، من كلّ النّواحي، ومنها تعديل التّشريعات القانونية لتكون ملائمة للتّهديدات، وما ينبغي لها من أدوات، حتّى ولو كان استدعاء تدخّل العسكر في الحياة السّياسية بمرجعية ما حدث، في أكثر من مرّة، وتم تسجيله، وفق زيمور ومن يناصر رأيه، في المادّة 16 من دستور الجمهورية الخامسة، دستور العسكري شارل ديغول، الجنرال، ومنها أنّ الرّئيس هو القائد الأعلى للجيش، ويمكنه ذلك، أي الدعوة إلى تخلٍّ مؤقت للعسكر في بعض العمليات الأمنية الدّاخلية.

وقد أعادت الإشارة إلى النّداء، قبل أيام، قناة إخبارية مقرّبة من الدّوائر اليمينية في ساعة سياسية نقاشية، كان يشرف على تقديمها إيريك زيمور، قبل ترشّحه، مع الحديث على أوجه القضية من سياسية، قانونية وإيديولوجية، وكأنّ الأمر سيكون في محور الحملة الرّئاسية الحالية. بل كان أحد مرشّحي اليمين في الانتخابات الأوّلية (الحزب الجمهوري)، قد تحدّث عن إمكانية استدعاء تدخل الجيش إذا فاز في الانتخابات، لتكون النّتيجة عودة الحديث بلغة التّصعيد ضدّ الضّواحي، الهجرة والإسلام، من مرشّحة الجمهوريين (حزب يميني محافظ)، بعد العودة إلى الحديث عن استخدام القوّة في تلك القضايا، كما كان يدعو إلى ذلك الرّئيس اليميني الأسبق نيكولا ساركوزي، في تصريحات أثارت موجة من السّخط، آنذاك، لكنّها أصبحت طبيعية، الآن، مع تصاعد الخطاب اليميني، سياسيا وإعلاميا، في فرنسا.

على المستوى السياسي، هناك مرجعية تصاعد ذلك الخطاب اليميني وإيجاد مكانة له لدى الطّبقة السّياسية الفرنسية، باعتبار أنّ الدعوة إلى تدخل الجيش متلازمة مع تشديد الخناق على إشكالات يجب أن تكون محورية في الحملة الرئاسية لتتولى السلطة المقبلة، بعدها، بتحمّل مسؤوليتها في استدعاء كلّ الإمكانات بما يحول دون استفحال الخطر، وفق لغة ذلك الخطاب، ومن الجميع، اليمين مثل اليسار، لأنّ ذلك مدعاة للحصول على أصوات الفرنسيين والرّفع من حظوظ الحضور للدّور الثاني من الانتخابات.

وترافق ذلك، من ناحية، مع القدرة على إسماع اللّغة الجديدة في التعامل مع «الآفات» السّياسية كما تُسمّى، الآن، في الحملة الرّئاسية، في فرنسا. ومن ناحية أخرى، احتمال الفوز في الانتخابات التّشريعية المقبلة، ذلك أن الرئيس المنتخب عادة ما يتبع وصوله إلى قصر الإليزيه (مقرّ الرئاسة الفرنسية) بتنظيم التّشريعيات المبكرة لتسمية حكومة جديدة تعمل ببرنامجه.

من الجانب القانوني، تتخذ التشريعات الفرنسية من المادّة 16 من دستور 1958 مرجعيّة للحديث عن استدعاء تدخّل الجيش في القضايا الدّاخلية التي كانت سياسية، في المراحل التاريخية السّابقة، ثمّ تتطوّر، مع تصاعد الخطاب اليميني، لتأخذ شكل قضايا بخلفية أمنية وقوانينية تم استخدامها، من قبل، لدعوة الجيش للقيام بمهامّ أمنية في أعقاب الانقلاب على ديغول في البدايات الأولى لرئاسته، في أثناء الحرب التّحريرية الكبرى للجزائر، كما كانت تلك التّشريعات مرجعية استخدام الجيش بعد عمليات إرهابية طاولت الأرض الفرنسية في العامين 2005 و2015 (عمليات فيجي بيرات لاستعادة الأمن بمشاركة وحدات من الجيش، الدّرك والشّرطة)، وإن كانت تلك الاستخدامات مجرّد إبراز لحضور أمني مشدّد بقصد ردع الجماعات الإرهابية، حتى لا تعيد الكرّة وتهاجم فرنسا، مرّة أخرى.

لكن، ما تطرحه الدّعوة السّياسية الحالية هي كيف يمكن للجيش أن يتدخل في عمليات سياسية ذات خلفية بوليسية، بل ضد إشكالات اجتماعية على غرار الهجرة، أو دينية على غرار ما تعرف بالانعزالية الدينية الموجهة، أساسا، ضد الإسلام والمسلمين؟

في النهاية، ستكون التّداعيات تجاه دولة بحجم فرنسا إلى عسكرة تدريجية لحياتها السّياسية بداعي القضاء على إشكالات، هي سياسات عامّة يدرجها صُنّاع القرار والسياسيون، في بلدان أخرى، ضمن حزمة تشريعات إدماجية وتوفير للعمل مع التوجّه، أكثر، إلى القضاء على الإقصاء الاجتماعي. لكن، في الحقيقة، ما تعاني منه فرنسا هو ثورة جديدة لمراجعة الهرمية الطبقية. وقد برز ذلك من خلال حركة «السترات الصفراء» مع قراءات استشرافية لاحتمال تصاعد ذلك على خلفية انعكاسات جائحة كورونا وتراجع فرنسا، تبعا لذلك كله، على الصعيدين الاقتصادي والسّياسي، و تزامن ذلك مع مشكلات هيكلية في الاتحاد الأوروبي ومكانة فرنسا المشكوك فيها على الصعيدين الدّولي والجيوسياسي/ الاستراتيجي، بعد حادثة الغواصات الأسترالية.

> ضحايا تلك الدعوة إلى عسكرة الحياة السياسية الفرنسية المهاجرون وهويّتهم الدينية والثقافية

> ارتفاع وتيرة الحديث عن احتمال توجيه دعوة إلى الجيش للمساعدة في القيام بمهام أمنية داخلية ضد فرنسيين من أصول أجنبية، سيصبح أمراً عادياً

يستدعي ذلك، سياسيا، تصاعد موجة اليمينية قد تكون عواقبه، بمناسبة الرّئاسيات المقبلة، فوز مرشّح يشبه ترامب، وهو موجود ضمن الطموحين، الآن، للوصول إلى الإليزيه، حتى مع وضع عقبات في طريقه، من أمثال عرقلة حصوله على التّوقيعات المطلوبة لترسيم ترشّحه (500 توقيع من عمداء فرنسا). ما يعني، مستقبلا، أنّ إثارة تدخل العسكر في الحياة السياسية بنموذج النداء المذكور، أو ارتفاع وتيرة الحديث عن احتمال توجيه دعوة إلى الجيش للمساعدة في القيام بمهامّ أمنية داخلية ضد فرنسيين من أصول أجنبية، سيصبح أمرا عاديا، وسنشهده يتكرّر في المجالين الإعلامي والسياسي، إلى غاية إبريل/ نيسان المقبل، موعد الرّئاسيات.

.. كانت تلك قراءة في مشهد غريب في دولة ديمقراطية قد تستدعي، منّا ومن الأكاديميين، قراءة أعمق قد تكون في حجم إشكالية يتمّ الحديث عنها، حاليا، في الوسط الأكاديمي تحت مسمّى «الشعبوية وتداعياتها»، وقد يكون لفرنسا الحظّ الأوفر لتشكل حالة دراسية، وخصوصا أن ضحايا تلك الدّعوة إلى عسكرة الحياة السّياسية الفرنسية هم المهاجرون وهويّتهم الدّينية والثّقافية.

(كاتب وباحث جامعي جزائري)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)